رَدٌّ عَلَى نَقْد
(رَدٌّ على الكَوْثَرِي)

بقلم الشَّيخ محمَّد نصيف[1]

اطَّلعتُ على ما نُشر في صحيفتكم الغرَّاء بعدد 28 ـ 29 بقلم الأستاذ الشَّيخ عبد الرَّحمن خليفة والشَّيخ الكوثري، والَّذي كتبتُه للأستاذ عبد الرَّحمن[2] لم أكن أقصد به أن ينشر ولا هو إملاء على علماء مصر كما زعم الكوثري، بل من باب المذاكرة مع رجلٍ من أهل العلم يكتب في تحريم البدع، والتَّنفير منها، ويدعو إلى السُّنَّة، وقد طعن في مقالاته في كبيرٍ من أنصار السُّنَّة هو الإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ. فكتبتُ إليه مستحسنًا طريقته في الرَّدِّ على البدع، منبِّهًا له على فضل الإمام ابن تيميَّة ومقامه الجليل بين علماء الدِّين، وأنَّ ما قيل في حقِّه من تكفير المسلمين كذبٌ لا أصل له، وأهديت له من مؤلَّفات هذا الإمام، ومن مؤلَّفاته غيره من أهل الحديث السَّلفيِّين، أقصد بذلك جمع الكلمة وأنَّ عالمًا مثله لا يليق به أن يكتب في جَرْح أحدٍ من صغار أهل العلم فضلًا عن كبارهم إلَّا بعد مطالعة مؤلَّفاتهم، وإذا ردَّ عليهم ما يراه خطأً أو ضلالًا، فليكن ذلك مصحوبًا بالدَّليل من الكتاب والسُّنَّة، لأنَّ مخالفهما يستحقُّ أن يُقال له مخطئٌ إن كان عن سهوٍ أو غفلة، وإن كان عن عنادٍ ومشاقَّةٍ كان ضلالًا أو كفرًا، فحضرة الأستاذ الشَّيخ عبد الرَّحمن لم يطالع من كتاب الرَّد على الإخنائي غير صحيفة 96 أو طالعه ولم يعلق بذهنه فيه إلَّا باقي تلك الصَّحيفة، فحكم أنَّ الإمام ابن تيميَّة كفَّر

---

(1) مقالٌ نُشِرَ في مجلَّة «الإسلام»، السَّنة الخامسة، العدد (37)، يوم الجمعة 20 رمضان سنة 1355هـ -الموافق 4 ديسمبر سنة 1936م، (ص22-24).

(2) هُمَا رسالتان كتبهما الشَّيخ محمَّد نصيف إلى الشَّيخ عبد الرَّحمن خليفة. انظرهما في هذه النَّشْرَة في باب (أدب الرَّسائل).

الإخنائي وهو مسلم، وإنِّي ولله الحمد قد طالعتُ مؤلَّفات الإمام ابن تيميَّة وغيره فلم أَرَ أورع منه في هذا الباب. ومن ذلك أنَّ البكري والإخنائي قد كفَّراه، ومع ذلك قال في جوابهما: إنَّه يعتقد أنَّ ما قالاه كفرٌ ولكنَّه لا يُكفِّرهما لعدم معرفتهما الحق، وأنَّه لا ينتقم لنفسه، فإنَّ التَّكفير حقٌّ لله تعالى لا يجوز أن يُكفَّر أحدٌ إلَّا بعد إقامة الحُجَّة عليه. فالأمل في فضيلة الشَّيخ عبد الرَّحمن أن يُطالع الكتاب بتمامه ثُمَّ يُنصف في حُكمه على مؤلِّفه.

وإنَّ حُبِّي للإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلماء المسلمين من أنصار السُّنَّة إنَّما هُو لحبِّهم لله ورسوله والقرآن الكريم والحديث الشَّريف، ولذلك أسعى في نشر فضائلهم لتحبيب النَّاس فيهم رغم أنوف مبغضيهم. وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:31]. إنَّ حُبَّنا معشر السَّلفيِّين لرسول الله ﷺ وصحابته الكرام والتَّابعين لهم بإحسان وسَلَف الأُمَّة، ليس كحُبِّ أهل البدع لِمن يُحبُّونهم بِاللِّسان ويُغَالُون في الاستغاثة بهم، بل حُبُّنا لهم إنَّما هُو بِحُبِّ ما يُحبُّون مِن الكتاب والسُّنَّة، وتحمُّل الأذى في نشر ذلك وبيانه للنَّاس وتبليغه.

وإنَّ خصوم الإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يردُّوا عليه بدليلٍ من كتاب أو سُنَّة بل بِقول فلان وعلَّان، وادِّعاء أنَّه قد خالف الإجماع، مع أنَّ دعوى الإجماع قد ردَّها أهلُ العلم، وللإجماع شروطٌ معلومة في كتب الأصول «والدِّينُ قال الله قال رسوله» ولو جرحنا العلماء بِقول بعضهم في بعضٍ لما سَلِم لنا أحدٌ ولم يسلم الأئمَّة الكبار أنفسهم فضلًا عن غيرهم، وكتب العلم مشحونةٌ بذلك وما سلم أحدٌ من جارح، وإنَّما العبرةُ في الجَرْح بِمخالفة الكتاب والسُّنَّة. أمَّا ما كتبه الحصني وابن حجر الهيتمي ومن حذا حذوهما في الطَّعن على شيخ الإسلام ابن تيميَّة فدعوى مجرَّدة وسباب وتكفير لا يقام لهما وزن، ولا يسمع كلامهم بلا حُجَّة إلَّا الجهَّال الَّذين لا يعرفون الدَّليل، ولو طلب منهم الدَّليل على ما قالوا لأُفحموا.

وقد طالعتُ كتاب «زغل العلم» و«النَّصيحة» وما في كقدمتها للكوثري فجزمتُ بأنَّهما مكذوبان على الإمام الذَّهبي، ومخالفان لما ذكره في ترجمة الإمام ابن تيميَّة في كتابه «تذكرة الحفَّاظ» جزء رابع صحيفة 278، فإنَّه وصفه بالإمام العلَّامة الحافظ النَّاقد المفسِّر المجتهد البارع شيخ الإسلام، عَلَم الزُّهَّاد، نادرة العصر، وبِأنَّه من بحور العلم، والأذكياء المعدودين والزُّهَّاد الأفذاذ، والشُّجعان

الكبار، والكرماء الأجواد، وأثنى عليه الموافق والمخالف... إلخ، والذَّهبي ممَّن يعرف الإمام ابن تيميَّة ويشهد له شهادة الحقِّ أنَّه من أنصار الدِّين، وأنَّه خصمٌ القبوريَّة، والمتكلِّمين، والحلوليَّة، والاتِّحاديَّة، والذَّهبي أعلى من أن يكتب في شيخه ويعيب على تلامذته وهو أحدهم، فليس هذا من آداب الذَّهبي ولا من دأب العلماء. ولو صحَّ لنا أن نأخذ بكلِّ ما قيل إن صدقًا وإن كذبًا، لكان لنا أن نصدِّق ما قيل في الأستاذ الكوثري إنَّ سبب عداوته للكماليِّين هو إغفاله وعدم تعيينه رئيسًا للأمور الدِّينيَّة أو المذهبيَّة هناك، وأنَّه كان من أنصار السُّلطان وحيد الدِّين المخلوع الَّذي خنع للمستعمرين، واستصدر فتوى من العلماء الرَّسميِّين حينئذ بكفر الوطنيِّين المدافعين عن وطنهم اغتصابَ الغاصبين، وأنَّ الكوثري طرد كذلك من تركيا لتعاطيه أمورًا تنسب إليه ويقولها النَّاس عنه، وليس هذا محلّ ذكرها، ولو كنت بارعًا مثله في انتحال دعوى الغيب والهجوم على ما لا يعرف كقوله إنَّ سبب تأليف «القول الجلي» هو أنَّ مؤلِّفه كان عند النَّابلسيِّين، وأنَّ مؤلِّف «جلاء العينين» كان دعايةً للسَّيِّد القِنَّوْجِي صدِّيق حسن خان، ولعلَّ الكوثري يتجرَّأ فيقول فيما بعد لم يقم محمَّد نصيف بطبع الكتب ونشرها إلَّا لترويج تجارته في نَجْد، أو ليحظى بالتَّقرُّب لدى أهل نجْد، ألا فليعلم حضرته أنَّ محمَّد نصيف سَلَفي العقيدة من عام 1321هجريَّة، أي من قبل أن يحلم أهل نَجْد بِالاستيلاء على الحجاز بِسنين عديدة، وأنَّ دينه دائمًا الكتاب والسُّنَّة لا أكبر منهما في صدره مع احترامه لعلماء الإسلام، كالأئمَّة الأربعة وغيرهم.

وليعلم الكوثري أنَّ أحد علماء الهند ممَّن يشدِّد في الطَّعن على الحنفيَّة، قد طبع من مصنَّف ابن أبي شيبة القسم المتعلِّق بأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: إنَّ هذا القسم يشتمل على 125 حديثًا مرفوعة الإسناد خالفها أبو حنيفة وأخطأ الاجتهاد، وقد استعار منِّي المذكور ترجمة الخطيب لأبي حنيفة، وقام بطبعها وهو الَّذي طبعها دوني، لا كما زعم الكوثري، فإنِّي من المعظِّمين للإمام أبي حنيفة، ولمَّا استنسخت التَّرجمة المذكورة من مصر، استنسخت معها الرَّد عليها، وكان غرضي من ذلك الاطِّلاع عليهما معًا لا أكثر ولا أقل.

وقد طالعتُ كتاب «رفع الالتباس، عن قول البخاري وقال بعض النَّاس» للشَّيخ شمس الحق الهندي، وقد جمع فيه ما يغيظ قلوب المتعصِّبين من الحنفيَّة من نفس كتبهم، ولم يؤثِّر ذلك في

احترامي للإمام أبي حنيفة، وقد نفعني الله بكتاب «رفع الملام عن الأئمَّة الأعلام» لشيخ الإسلام الإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ، وما جاء فيه من أعذار الأئمَّة في مخالفتهم لبعض الأحاديث لا عن عمدٍ بل لأعذارٍ عشرةٍ بسطها في ذلك الكتاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

يسأل الأستاذ الكوثري علماء الأزهر ويستفتيهم عمَّا جاء في كتاب «السُّنَّة» للإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل، وليت شعري هل يريد الكوثري من علماء الأزهر أن يتجرَّؤوا مثله على الطَّعن في أئمَّة المسلمين، ويردُّوا ما جاء في هذا الكتاب عن أئمَّة المسلمين، كالإمام أحمد، وابن المبارك، والثَّوري، وأضرابهم؟!!

إن كان يظنُّ ظانٌّ في علماء الأزهر هذا الظَّنَّ السَّيِّء أيَّام كانت الكتب الرَّسميَّة في العقائد كـ«السَّنوسيَّة» و«الخريدة» و«بدء الأمالي» و«العقائد النَّسَفِيَّة»، وأمثالها من كتب متأخِّري الأشاعرة والماتُريديَّة، أيَّام كانوا لا يرتفعون قليلًا عن هذا المستوى ولا يعنون بمطالعة كتب الإمام الأشعري نفسه ككتابه «مقالات الإسلاميِّين» وما كتبه في آخر أمره في نَصْر مذهب السَّلَف كـ«الإبانة»، إن كان يظنُّ بهم ذلك حينئذٍ، فلا مجال للظَّنِّ بهم الآن، وفيهم المحقِّقون البحَّاثون الَّذين خرجوا على تقاليد علماء الكلام الباطلة، وعلى رأسهم المصلح الحكيم فضيلة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشَّيخ المراغي، أمدَّ الله في عمره، ووفَّقه لما قصد إليه من الإصلاح.

إن كان كتاب «السُّنَّة» قد أخذ بِمخانق الكوثري وغاظه، وأقضَّ مضجعه، فلينتظر قريبًا ما هو مثله أو خيرٌ منه وهو كتاب «نقض الإمام الدَّارمي عثمان بن سعيد، للجهمي العنيد بِشْر المريسي، ومن على شاكلته».

وحسب الكوثري تعريفًا ما كتبه عنه تلميذه وأعلم النَّاس به (حسام الدِّين القدسي) في مقدِّمة «الانتقاء في فضل الثَّلاثة الأئمَّة الفقهاء»، ورحم الله امرءً عرف قدره، وكفى النَّاس شرَّه، والسَّلام.

18 شعبان. **محمَّد نصيف ــ جُدَّة الحجاز.**